



جمهورية العراق
Republic of Iraq



مكتب مكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب
AML / CFT Office

التقرير السنوي
لعام ٢٠٢٠
Annual Report 2020





التقرير السنوي
لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
لعام 2020



المحتويات

1	رؤية ورسالة وإستراتيجية مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
2	كلمة السيد مدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
3	المقدمة
الفصل الأول / مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
5	• نبذة عن المكتب.
5	• مهام المكتب.
7	• الهيكل التنظيمي.
الفصل الثاني / إنجازات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
9	نشاطات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
9	أولاً- تقارير الإبلاغ عن حالات الإشتباه وإجراءات المكتب إزائها
10	ثانياً- التعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
12	ثالثاً- المجتمعات والمؤتمرات الدولية
12	رابعاً - التدريب وورش العمل على الصعيدين الوطني والدولي
16	خامساً- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق
سادساً- ورقة إرشادية بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بإنتشار	
17	فايروس كورونا
17	سابعاً- طلبات المعلومات والاستفسارات الواردة إلى المكتب من جهات محلية
ثامناً- متابعة انضمام جمهورية العراق ممثلة بمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل	
18	الإرهاب إلى مجموعة إيجمونت
تاسعاً- إعداد وإنجاز تقرير التحديث الأول كل عامين لجمهورية العراق لمجموعة العمل	
18	المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)
19	عاشرأ - منجزات أخرى للمكتب
الفصل الثالث / الإحصائيات	
22	• أولاً/ حالات الإشتباه بحسب مصدرها
23	• ثانياً/ حالات الإشتباه بحسب التوزيع الجغرافي
24	• ثالثاً/ حالات الإشتباه وفقاً لعدد الأشخاص المشتبه بهم
25	• رابعاً/ حالات الإشتباه بحسب طبيعة النشاط
26	• خامساً/ حالات الإشتباه وفقاً للإجراءات المتخذة
28	• سادساً/ الاستفسارات الصادرة والواردة مع الوحدات النظيرة
29	الخاتمة

**رؤيتنا:-**

مكتب كفوء لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأداء متميز على المستويين المحلي والدولي وحماية النظام المالي في جمهورية العراق من الأنشطة غير المشروعية.

رسالتنا:-

حماية المؤسسات المالية والمصرفية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمجتمع من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال توفير المعلومات الالزمة بسرعة ودقة عالية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الإستراتيجية:-

- تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز آليات تبادل المعلومات بين المكتب والجهات المعنية والحفاظ على سرية تلك المعلومات.
- وضع وتوثيق الإجراءات التنفيذية الالزمة للتنسيق مع الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.



كلمة السيد مدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لقد كان عام 2020 عاماً مختلفاً بشكل جذري عن الأعوام السابقة من خلال الأحداث التي سببتها جائحة كورونا (كورونا-19)، وكان عاماً مليئاً بالتحديات والصعوبات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ورغم استمرار تلك الأحداث والتحديات وما خلفه من تداعيات اقتصادية واجتماعية لم يمنع هذا المكتب من القيام بدوره في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق والعمل على تنفيذ مهامه المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 إذ عمل المكتب وبالتنسيق مع مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات الرقابية والإشرافية والجهات الأمنية والجهات الأخرى المختصة بتطبيق القانون أعلاه على إتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والتحذيرية لمعالجة أوجه القصور المحددة من قبل الجهات الرقابية الدولية على جمهورية العراق، وكذلك من أجل الامتثال للمعايير والتوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي، إذ تم اصدار ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهات الرقابية وبالتنسيق مع هذا المكتب والخاصة بالاعمال والمهن غير المالية متمثلاً بـ (الصاغة وتجار المعادن النفيسة) و (المحاسبين والمدققين)، وذلك استكمالاً للإجراءات السابقة والتي نتج عنها خروج جمهورية العراق من وضع المتابعة إلى وضع التحديث كل عامين مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، والخروج من قائمة الدول التي تخضع للرصد والمتابعة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF)، وإيماناً بأهمية التعاون المحلي وتبادل المعلومات ولما له من أثر كبير في سرعة تبادل المعلومات والحفاظ على أمن وسلامة تلك المعلومات عمل المكتب على توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون مع الجهات المحلية.

ختاماً، تحيية تقدير وشكر لجميع من يساندنا من الجهات المعنية كافة وأنهز الفرصة لإصدار التقرير السنوي الخامس لعام 2020 الخاص بهذا المكتب.



المقدمة :

استمر مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا العام بالقيام بأداء مهامه ودوره الاستراتيجي الهدف لتحسين إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي انعكس في عدد الإبلاغات التي تلقاها المكتب خلال هذا العام وما رافق ذلك من نشاط في تحليل تلك البلاغات والتعامل معها وفق القانون.

وقد حرص المكتب خلال عام 2020 على مشاركة موظفيه في برامج تدريبية وورش عمل مختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، وذلك إيماناً بأهمية الإطلاع على آخر التطورات المتعلقة بأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب وطرق مكافحتها، كما قدم المكتب التدريب و ورش العمل إلى مختلف الجهات من مؤسسات مالية واعمال ومهن غير مالية لغرض احاطتهم بالمستجدات وبما يكفل رفع قدراتهم في فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن التعرف على العمليات المالية غير الاعتيادية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال وتمويل إرهاب وبما يضمن فعالية الإبلاغ عنها إلى هذا المكتب .

ونستعرض في هذا التقرير أعمال المكتب لعام 2020 والذي جاء تطبيقاً للمادة (٩/ثانياً) حيث يقدم الفصل الأول نظرة عامة عن المكتب والمهام الأساسية التي يقوم بها ، إضافة إلى أية مهام أخرى أوكلت إليه، ويتناول الفصل الثاني إنجازات المكتب المتحققة في ذلك العام ، وجاء الفصل الثالث بحالات الإشتباه وتفصيلها حسب المصدر والتوزيع الجغرافي، وكذلك عدد الأشخاص وطبيعة النشاط إضافة إلى الإجراءات المتخذة بحق حالات الإشتباه.



الفصل الأول/ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



نبذة عن المكتب

نصت الفقرة (أولاً) من المادة (8) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 على (يُؤسس في البنك المركزي العراقي مكتب يسمى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمستوى دائرة عامة يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويمثله مدير عام أو من يخوله). كما يتولى المكتب المهام الآتية وبصورة مركزية في الدولة، حسب ما نصت عليه المادة (9) من القانون أعلاه: -

مهام المكتب

1. يتولى المكتب بصورة مركزية في الدولة المهام الآتية: -

أ- التلقي

يتلقى المكتب معلومات متعلقة بما يشتبه بأنها تتضمن متحصلات جريمة أصلية أو غسل أموال أو تمويل إرهاب، وحدد القانون رقم (39) لسنة 2015 الجهات الملزمة بالإبلاغ عن معاملات الإشتباه.

ب- الطلب

يجوز للمكتب في سبيل أداء مهامه أن يحصل من جهات الإبلاغ عن أية معلومات إضافية يعدها مفيدة لأجراء التحليل خلال المدة التي يحددها المكتب، وله أن يحصل على ذلك من أي جهة أخرى وفق أحكام الفقرة (ب/أولاً) المادة (9) من القانون أعلاه، كما نصت الفقرة (سادساً) المادة (12) من القانون على تزويد المكتب بالمعلومات والمستندات التي يطلبها وعلى وجه السرعة، وقد حدد القانون عقوبة من امتنع عن تقديم المعلومات إلى المكتب بعد إنذاره لتقديمها خلال (7) سبعة أيام وفقاً لأحكام المادة (41) من القانون.

ج- التحليل

يقوم المكتب بتحليل المعلومات التي يتلقاها أو ترد إليه وفقاً لنموذج الإبلاغ عن معاملة الإشتباه للوصول إلى معلومات ذات قيمة مضافة، وربط المعلومات كافة للوصول إلى نتيجة حول وجود مؤشرات اشتباه في الإبلاغ وبناء فرضية بشأن طبيعة معاملات الإشتباه، مما يمكن المحلل من التوصل إلى رأي ورفع التوصية المناسبة إلى مدير عام المكتب .



د- الإحالة

نصت الفقرة (د/أولا) المادة (٩) من القانون على إحالة الإبلاغات التي تقوم على أساس معقوله للاشتباه في عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أو جرائم أصلية إلى رئاسة الادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها وإشعار الجهات ذات العلاقة بذلك.

2. إعداد وتقديم تقرير سنوي يقدم إلى المجلس عن نشاطات المكتب والأنشطة المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإحصاءات عن تقارير الإبلاغ واتجاهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأالياتها وأساليبها وحالاتها، ويتم نشر التقرير بالصيغة التي يعتمدها المجلس.
3. تبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الجهات ذات العلاقة في دوائر الدولة، والقطاع العام، والتنسيق معها في هذا الشأن.
4. الاشتراك في تمثيل جمهورية العراق في المنظمات الدولية والمؤتمرات ذات العلاقة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. إنشاء قاعدة بيانات لما يتوافر للمكتب من معلومات تعتمد كمركز وطني لجمع وتحليل وإعمام تلك المعلومات بما يحتمل وقوعه من غسل أموال وتمويل إرهاب ووضع الوسائل الكفيلة لتسهيل مهمة السلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون.
6. جمع وتحليل إحصاءات شاملة عن الأمور الداخلة في مهام المكتب.
7. إعداد دورات تدريبية للموظفين المعنيين لإحاطتهم بالمستجدات في مجال جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
8. إشعار الجهات الرقابية أو الجهات المختصة الأخرى بإخلال أي مؤسسة مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة بأحكام هذا القانون.
9. تقديم المشورة الفنية في شأن الانضمام إلى الاتفاques والمعاهدات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
10. تبادل المعلومات تلقائياً أو عند الطلب مع الوحدات النظيرة حسب ما نصت عليه الفقرة (أولا) المادة (٢٩) من القانون.

الهيكل التنظيمي للمكتب

تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب الفقرة (ثانياً) من الامر الإداري المرقم (1214) المؤرخ في 24/8/2020 وال الصادر بناءً على ما جاء بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المرقم بالعدد (129) لسنة 2020 المُتخذ بجلساته المرقمة بالعدد (1596) والمنعقدة بتاريخ 11/8/2020 ، وبما يتلائم مع متطلبات العمل وكما هو مبين في المخطط (1) أدناه:

المخطط (1) الهيكل التنظيمي





الفصل الثاني/ إنجازات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



نشاطات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يقوم مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بممارسة الأعمال الموكله له بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 بتلقي الإبلاغات عن معاملات الإشتباه وإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها ، كما يقوم المكتب بالتعاون مع الجهات المحلية كافة بالعمل على جعل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظاماً متكاملاً في جمهورية العراق، وبما ينسجم مع القانون العراقي والمتطلبات الدولية والمتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

أولاً- تقارير الإبلاغ عن حالات الإشتباه وإجراءات المكتب إزائها :

بلغ عدد معاملات الإشتباه التي تلقاها المكتب وقام بتحليلها خلال عام 2020 (881) معاملة وكما موضح في الجدول (6) والشكل البياني (1) ضمن الفصل الثالث من التقرير، منها (684) معاملة مصدرها بلاغات وإخطارات وردت إلى المكتب من مختلف الجهات خلال عام 2020، و(197) معاملة مدورة منذ عام 2019.

وقد تم إتخاذ الإجراءات الالزمة بشأن المعاملات المدورة من خلال إعداد تقارير الإشتباه وإحالتها إلى رئاسة الادعاء العام لاسيما بعد استكمال عملية جمع المعلومات التي تخدم عملية التحليل المالي والتوصل إلى أسس معقولة للاشتباه ، أو حفظها لعدم وجود المؤشرات الكافية للاشتباه، والجدول (10) والشكل البياني رقم (5) يوضحان الإجراءات التي تم إتخاذها خلال عام 2020 بشأن معاملات الإشتباه أعلاه.

ومن خلال مقارنة عدد البلاغات والإخطارات التي تلقاها المكتب خلال عام 2020 مع مثيلتها خلال عام 2019 نلاحظ أن هناك زيادة بنسبة 145.16٪ ، وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الإجراءات التي اتخذها المكتب خلال هذا العام والأعوام السابقة بما في ذلك زيادة أواصر التعاون مع الجهات المحلية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية وتبادل المعلومات ذات العلاقة بشكل فعال ، فضلاً عن تكثيف عملية نشر الوعي وبيان أهمية الإبلاغ عن تلك المعاملات بما يدعم ويؤثر إيجاباً على سمعة الجهة الملزمة بالإبلاغ سواء أكانت مؤسسات مالية أم أ عملاً ومهناً غير مالية.



وقد بلغ عدد تقارير الإشتباه التي أحالها المكتب إلى الإدعاء العام خلال عام 2020 (24) تقرير اشتباه وذلك بعد استكمال المكتب لجمع المعلومات الضرورية وتحليلها والتوصل إلى نتائج وتوصيات بشأنها ، في حين بلغ عدد المعاملات المحفوظة بسبب عدم وجود مؤشرات كافية للاشتباه (490) معاملة وهو ما يمثل نسبة 55.6٪ من مجموع المعاملات التي تم تحليلها، ولاتزال (367) معاملة قيد الإنجاز حيث لا يزال المكتب في طور استكمال جمع المعلومات من الجهات المبلغة والجهات الأخرى المعنية ذات العلاقة ، وإتخاذ القرار اللازم بشأنها أما بإحالتها إلى الادعاء العام أو حفظها وبحسب ما يتم التوصل إليه من نتائج .

ثانياً- التعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي :

حرصاً على التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع المستويات، واصل المكتب جهوده من خلال اللجان الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك مشاركته في المجتمعات والفعاليات الإقليمية والدولية وكما موضح في أدناه:-

1. التعاون والتنسيق على المستوى الوطني :

أ- مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستكمال التشريعات :

يتعاون هذا المكتب مع مجلس مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب الذي أسس إستناداً إلى أحكام المادة (5-أولاً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وذلك إدراكاً لأهمية التنسيق مابين الجهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى غرار لجان التنسيق المحلية مابين الأجهزة الحكومية فأن المجلس أعلاه يؤدي دوراً هاماً في مواجهة التحديات ذات الصلة وتعزيز التنسيق بين الأجهزة العراقية المعنية في متابعة تطور المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واقتراح كيفية إعتمادها عبر تضمينها في قوانين أو أنظمة أو تعليمات من خلال إتباع افضل الممارسات، كما ان المجلس يرأسه محافظ البنك المركزي العراقي وينوب عنه مدير عام المكتب ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن مختلف الجهات كل من (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جهاز المخابرات الوطني العراقي، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة التجارة، هيئة الأوراق المالية، جهاز مكافحة الإرهاب، قاضي لا يقل صنفه عن الصنف الثالث يرشحه مجلس القضاء الأعلى) عليه قامت نقابة المحاسبين والمدققين بأصدار ضوابط العناية الواجبة الخاصة بمكافحة



غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعنية بالمحاسبين والمدققين رقم (١) للسنة ٢٠٢٠ وتم نشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي للمكتب بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٢٠، كما قامت وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية بإصدار ضوابط العناية الواجبة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالصاغة وتجار الأحجار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، وتم نشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي للمكتب بتاريخ ١٦/٨/٢٠٢٠.

ب- اتفاقيات التعاون الوطنية:

عمل المكتب على استكمال توقيعه لاتفاقات التعاون الثنائي مع مختلف الجهات على الصعيد المحلي، بغية تنفيذ ما نصت عليه الفقرة (ثالثا) المادة (٩) من القانون، إذ قام المكتب بتوقيع اتفاق التعاون مع جهاز الأمن الوطني في شهر أيا من عام ٢٠٢٠، وتوقيع إتفاق تعاون آخر مع وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب في شهر كانون الأول خلال ذات العام.

٢- التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي

إنطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي، حرص المكتب على حضور الاجتماعات الدورية التي نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وكذلك العمل على إيجاد قنوات وآليات للتعاون مع الوحدات النظيرة بهدف تبادل المعلومات والخبرات، وعملياً يعتمد المكتب مبدأ التعامل بالمثل أو استناداً إلى أحكام الإتفاقيات الثنائية، وقد قام المكتب بتوقيع مذكرة تفاهم مع وحدة الاستخبارات المالية الفرنسية بتاريخ ٤/٣/٢٠٢٠ وذلك ضمن إطار التعاون الدولي وتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



ثالثاً- المجتمعات والمؤتمرات الدولية :

استناداً إلى ما نصت عليه أحكام الفقرة (رابعاً) المادة (٩) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، قام المكتب خلال عام ٢٠٢٠ بتمثيل جمهورية العراق في المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات ذات الصلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تمت المشاركة في المجتمعات حضورياً وعن طريق شبكة الانترنت، وكما موضح في الجدول (١) أدناه والتاريخ المؤشرة إزاء كل منها :-

جدول (١) المجتمعات التي قام المكتب بالمشاركة فيها وتمثيل جمهورية العراق إقليمياً ودولياً

ن	الموضوع	تأريخ عقد الاجتماع
١	مناقشة موضوع رفع اسم العراق من القائمة الأوروبية الخاصة بالدول عالية المخاطر	٢٠٢٠/٣/٤-٢
٢	الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).	٢٠٢٠/٤/١٦-١١
٣	اجتماعات مع مجلس الاتحاد الأوروبي حول إدراج العراق في مسودة قائمة الدول ذات أوجه القصور الإستراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢٠٢٠/٩/٩ ٢٠٢٠/١١/٢
٤	الاجتماع العالمي رفيع المستوى برعاية (UNODC)	٢٠٢٠/١١/٢٤-٢٣
٥	الاجتماع السنوي لشبكة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنزاهة في الاعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MOBIN)	٢٠٢٠/١٢/١٥

رابعاً- التدريب وورش العمل على الصعيدين الوطني والدولي :

إيماناً بأن العنصر البشري هو الميزة الأساسية لدى المجتمعات وأحد أهم ركائز تحقيق التنمية، لذا يولي المكتب موضوع التدريب المستمر اهتماماً خاصاً بهدف تطوير قدرات الموظفين واطلاعهم على المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستناداً لما نصت عليه أحكام الفقرة (٧) المادة (٩) من القانون، لذا قام المكتب باشراك موظفيه في برامج تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية للنهوض بمستوى أدائهم المهني، كما قام بتنظيم الدورات وورش العمل إلى مختلف الجهات من مؤسسات مالية واعمال ومهن غير مالية لمواكبة المستجدات وتطوير مستوى اداؤهم بما يسهم في فعالية الإبلاغ عن حالات الإشتباه وكما موضح في أدناه :-



١- التدريب المقدم من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مختلف الجهات خلال عام 2020

تولى المكتب مهمة نشر الوعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إعداد وإقامة دورات وبرامج تدريبية للموظفين المعينين العاملين في مختلف الجهات لإحاطتهم بالمستجدات في مجال جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولشرح متطلبات القانون، وتضمنت الدورات والورش التي استهدفت الجهات المعنية المواضيع الآتية المُبَيَّنة في الجدول (2) أدناه :-

جدول (2) الدورات وورش العمل المقدمة من المكتب لجهات مختلفة خلال عام 2020

ال الموضوع	الجهة المستهدفة	تارихها	ت
الالتزام بقواعد الحظر الدولية	المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	2020/3/2	1
أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	دائرة مراقبة الصيرفة	2020/9/29	2
الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل مسؤولي الإبلاغ عند تحقق الشبهة	الإصدار والخزائن	2020/10/10	3
شرح ضوابط التصريح عن الأموال عند إدخالها أو إخراجها عبر الحدود العراقية رقم (1) لسنة 2017 والمعدلة في عام 2019	موظفي الهيئة العامة للكمارك	2020/10/4 2020/11/19 2020/12/27	4
إجراءات التحقق الداخلي لمسؤولي الإبلاغ	عدد (11) من شركات الدفع الإلكترونية	2020/11/8	5
إجراءات التتحقق الداخلي لمسؤولي الإبلاغ	عدد (44) من المصارف المجازة	النصف الثاني من عام 2020	6

٢- التدريب الذي شارك فيه موظفو مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2020 من خلال الانترنت وحضورياً والمقدم اليه من مختلف الجهات،

إذ شارك موظفي المكتب خلال عام 2020 في عدد من الدورات وورش العمل داخل العراق وخارجيه والمقدمة اليه من قبل المنظمات الدولية مثل (فاتف ، مينافاتف، صندوق النقد الدولي، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات، المكتب الاقليمي لمكافحة الفساد) وكذلك التدريب المقدم من قبل البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الشركات المختصة في مجالات التدريب، وكما مُبَيَّن في الجدولين (3) و(4) أدناه:



جدول (3) الدورات والورش التي شارك فيها موظفي المكتب من خلال شبكة الانترنت

الرقم	عنوان الدورة أو الورشة	عدد المشاركون	تأريخها	الجهة المنظمة
1	المعايير الدولية للتقارير المالية	10	2020/4/14-7	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
2	إدارة الحوادث والأزمات	10	2020/4/14-7	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
3	مبادئ الامتثال	10	2020/4/14-7	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
4	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	10	2020/4/14-7	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
5	أساسيات العقوبات والمحظوظ	10	2020/4/14-7	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
6	إدارة مخاطر التشغيل	10	2020/4/14-10	شركة سلام بالتعاون مع شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
7	غسل الأموال عبر التجارة الدولية	2	2020/5/21	المينافاتف
8	قوائم الحظر الدولية	6	2020/7/21	شركة عراقنا للاستشارات الاقتصادية والإدارية والتدريب
9	الاتجار غير المشروع بالحياة البرية	2	2020/7/27	الفاف
10	الكشف عن غسل الأموال في ضوء تغيير ملفات تعريف العملاء وضمان المرونة التشغيلية للكيانات المبلغة	3	2020/9/25	المينافاتف
11	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2	2020/10/28-27	البنك المركزي العراقي بالتعاون مع (KPMG)
12	WORLD CHEAK برنامج	2	2020/11/2-1	البنك المركزي العراقي بالتعاون مع (KPMG)
13	تأسيس قوانين البنوك المركزية	1	2020/12/2-11/1	صندوق النقد الدولي
14	تطوير التحقيقات المالية الموازية	1	2020/11/25	المينافاتف



جدول (4) الدورات التي شارك فيها موظفو المكتب حضورياً خلال عام 2020

الرقم	الموضوع	عدد المشاركين	التاريخ	الجهة المنظمة
1	كيف نعمل على تحسين دور القطاع العام في اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1	2020/1/9-6	صندوق النقد الدولي
2	ورشة عمل التحليل والاستراتيجي في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب	6	2020/2/17-15	المكتب الإقليمي لمكافحة الفساد
3	صياغة طلبات الادراج في لواحة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن الدولي	5	2020/11/27-25	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات (UNODC)
4	دورة تأسيسية حول مكافحة تمويل الإرهاب	7	2020/12/14-11	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات (UNODC)



خامساً- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق :

تشير التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي إلى إنه ينبغي على الدول تحديد وتقدير وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها بهدف ضمان خفض المخاطر على نحو فعال، إذ يعد تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطوة مهمة لوضع نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم مسبقاً تشكيل فريق عمل يتكون من موظفي المكتب يتولى مهمة الإشراف على عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع الجهات المكلفة بإنجاز عملية التقييم الوطني، ومع البنك الدولي فيما يتعلق بورش العمل المقدمة من قبله عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة وعلى الرغم من الظروف التي مر بها العراق المتمثلة (التظاهرات وجائحة كورونا) والتي أثرت بشكل سلبي على مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تمكّن الفريق أعلاه من اجتياز المرحلة التعريفية والانتهاء من شرح المفاهيم الأساسية بالنسبة لعملية التقييم والتوصل إلى المراحل الأخيرة من عملية جمع الاحصائيات والبيانات الأولية المتعلقة بعمل اغلب الجهات المتمثلة بـ (جهات إنفاذ القانون، قطاع الاعمال والمهن غير المالية المحددة، قطاع المؤسسات المالية، قطاع الشمول المالي، قطاع الأوراق المالية، قطاع التأمين)، وقام المكتب بالتنسيق لعقد عدة (ورش عمل متلفزة) والمقدمة من قبل البنك الدولي لاعضاء الفريق التنسيقي لتقييم المخاطر خلال عام 2020، بالإضافة إلى عقد العديد من الإجتماعات في مقر المكتب مع الجهات المعنية بالتقدير الوطني للمخاطر المشار إليها أعلاه والتي هي (جهات رقابية على المؤسسات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة إضافة إلى جهات إنفاذ القانون وجهات معنية أخرى)، وقد تم خلال تلك الإجتماعات مناقشة معايير التقييم والإجابة على الأسئلة الواردة في منهجية البنك الدولي لتقييم المخاطر الخاصة بكل قطاع على حدة، ويقوم الفريق التنسيقي بجمع الإجابات وملئ النماذج الخاصة بالتقدير لغرض التوصل إلى نقاط الضعف والتهديدات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المشمولة بعملية التقييم الوطني للمخاطر.



سادساً- ورقة إرشادية بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بانتشار فايروس كورونا:

إن انتشار جائحة كورونا سبب صدمة اقتصادية واجتماعية أثرت على جميع البلدان وكذلك تحديات عالمية غير مسبوقة وقد وفرت التدابير المفروضة فرصةً جديدة للمجرمين لتحقيق غاياتهم غير المشروعة، في إطار متابعة ورصد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن إساءة استغلال التدابير الاحترازية لمواجهة انتشار فايروس كورونا قام المكتب بإصدار إعمامه رقم (12) لسنة 2020 إلى المصارف والذي تضمن ورقة إرشادية بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل انتشار فايروس كورونا، وقد تضمنت الورقة الإرشادية توضيحاً عن تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن انتشار الفايروس مع استعراض بعض نقاط الضعف في المؤسسات المالية التي يمكن أن تستغل وبعض المؤشرات الإرشادية للعمليات المشتبه بها والتوصيات والإجراءات والمقترنات للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذه الظروف الاستثنائية.

سابعاً- طلبات المعلومات والاستفسارات الواردة إلى المكتب من جهات محلية :
 قام المكتب بالإجابة على الاستفسارات وطلبات المعلومات التي وردت إليه من جهات محلية مختلفة وأغلبها جهات حكومية تتضمن استفسارات عن أشخاص بأغراض مختلفة موضحة في مضمون هذه الطلبات والاستفسارات، وكانت الإجابة دائماً تراعي احكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 بما في ذلك مراعاة السرية المصرفية وبحسب كل حالة وكما في الجدول (5) أدناه :-

جدول (5) عدد طلبات المعلومات والاستفسارات الواردة من الجهات المحلية

الجهة	عدد الطلبات أو الاستفسارات
جهات رقابية	554
جهات إنفاذ القانون	34
مؤسسات مالية	13
جهات أخرى	7
المجموع	608



ثامناً- متابعة انضمام جمهورية العراق ممثلة بمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مجموعة إيجمونت^١:

تم استكمال إجراءات ترتيب الإنضمام إلى مجموعة إيجمونت من مراجعة للقوانين والإجراءات ودليل مهام وواجبات المكتب والانتهاء من المراجعة القانونية الأولية لنموذج معايير العضوية من الدولتين الراعيتيين (لبنان ومصر) وما انتهت إليه مجموعة العضوية والدعم والالتزام من الموافقة على إجراء الرعاة للزيارة الميدانية، وتعذر إجراء الزيارة بسبب تداعيات فايروس كورونا.

تاسعاً- إعداد وإنجاز تقرير التحديث الأول كل عامين لجمهورية العراق لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)-:

بعد خروج العراق من وضع المتابعة المعززة في عام 2018 يتوجب على جمهورية العراق تقديم تقرير عن سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل سنتين إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم إعداد هذا التقرير وارساله إلى سكرتارية المجموعة ليتم عرضه في الاجتماع العام للمجموعة، وقد تم عرض التقرير أعلاه خلال الاجتماع العام الحادي والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) خلال الفترة من 11-16/4/2020، وكان من ضمن القرارات المتخذة في الاجتماع أعلاه هو (اعتماد تقرير التحديث الأول لجمهورية العراق على أن يتم تقديم تقرير التحديث الثاني للجتماع العام في شهر نيسان من عام 2022).

^١ مجموعة إيجمونت : هي شبكة عالمية أنشئت عام 1995 لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء فيها ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأعضاؤها هم وحدات المعلومات المالية وتم تسمية المجموعة باسم إيجمونت تبعاً إلى المكان الذي انعقد فيه الاجتماع الأول للمجموعة في بروكسل في يونيو عام 1995 والهدف من إنشائها هو توفير منتدى لتبادل المعلومات لوحدات المعلومات المالية في جميع أنحاء العالم.



عاشرًا- منجزات أخرى للمكتب :-

- 1- إنشاء نظام البحث والاستعلام لقسم تقنية المعلومات والدعم الفني إذ تم إدراج كافة قواعد البيانات المتوافرة في المكتب وكذلك المعلومات التي ترد من البنك المركزي وجهات إنفاذ القانون وذلك بتاريخ 2020/1/12.
- 2- نظام الارشفة الالكترونية للكتب الواردة والصادرة ومتابعة المعاملات المنجزة وغير المنجزة الخاصة بهذا المكتب وذلك بتاريخ 2020/1/15.
- 3- إنشاء منصة إلكترونية يتم من خلالها تبادل المعلومات بين أقسام المكتب عبر بريد الكتروني داخلي وذلك بتاريخ 2020/6/7.
- 4- إنشاء أنظمة إلكترونية خاصة بأتمتة الوثائق الواردة ونظم بحث وإستعلام ذات طابع فائق السرية خاصة بالأقسام وإدارة المكتب والتي ساهمت بسرعة إنجاز العمل وذلك بتاريخ 2020/6/20.
- 5- إعداد استماراة تقييم المصادر الفصلية واعمامها على المصادر المجازة في العراق من قبل دائرة مراقبة الصيرفة بموجب كتابها المرقم (283/2/9) المؤرخ في 5/10/2020.
- 6- تشخيص وتحديد نقاط الضعف الخاصة بشركات الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكتروني، البطاقات الإلكترونية) وذلك بتاريخ 13/10/2020.
- 7- إعداد السيناريوهات الخاصة بأنظمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدفع الإلكتروني والذي تم اعمامه من قبل دائرة مراقبة الصيرفة بموجب كتابها المرقم بالعدد (295/5/9) المؤرخ في 20/10/2020.
- 8- إعداد السيناريوهات الخاصة بأنظمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الصرافة المندمجة فئة A والذي تم اعمامه من قبل دائرة مراقبة الصيرفة بموجب كتابها المرقم بالعدد (16044/5/9) المؤرخ في 5/11/2020.
- 9- الشروع لاستحصال نظام قاعدة عملاء المصادر (الإستعلام عن أسماء عملاء المصادر) وهو قيد الإنجاز بالتعاون مع البنك المركزي العراقي.
- 10- وضع إطار عمل تنظيمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 11- إعداد وصف وظيفي لجميع تشكيلات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف إيجاد آلية واضحة ودقيقة لتقدير الأداء الفردي لموظفي المكتب.



12- الانتهاء من بناء مصفوفة الكفاءة بهدف الإرتقاء بمستويات الأداء الوظيفي لقواعد هذا المكتب.

13-نظام خاص بشئون الموظفين للقسم المالي والإداري يتضمن أرشفة الإضبارة الشخصية والأوامر الإدارية لموظفي المكتب كافة وذلك بتاريخ 13/12/2020.

14- إعداد دليل السياسات والإجراءات يوضح آلية تنفيذ المهام الموكلة للأقسام كافة.



الفصل الثالث: الإحصائيات

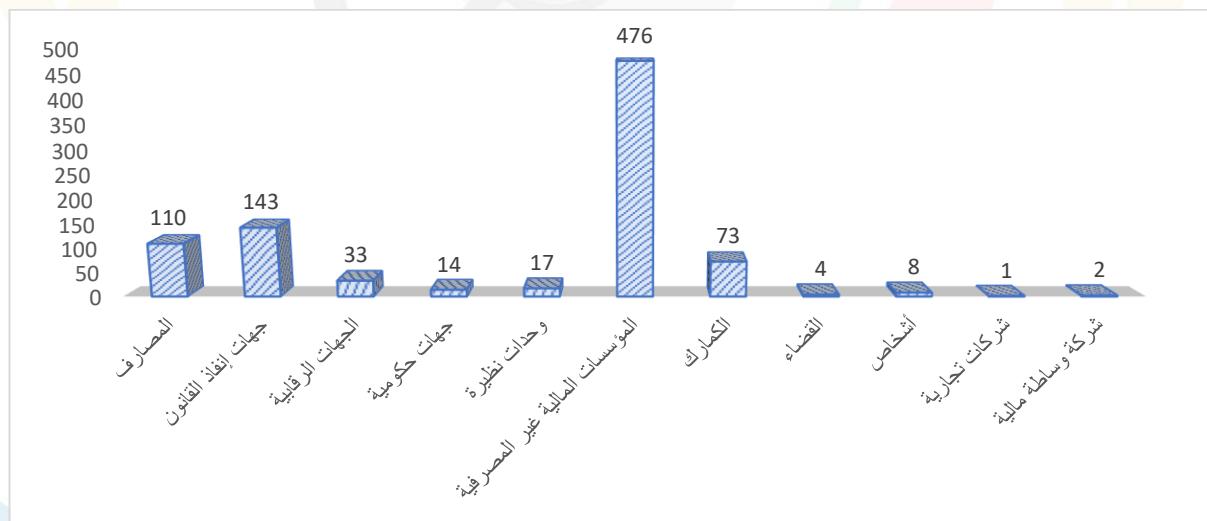
أولاً / حالات الإشتباه بحسب مصدرها:

جدول رقم (6)

الجهة المبلغة	العدد	النسبة من المجموع
المصارف	110	12.49
جهات إنفاذ القانون	143	16.23
الجهات الرقابية	33	3.75
جهات حكومية	14	1.59
وحدات نظيرة	17	1.93
المؤسسات المالية غير المصرفية	476	54.03
الكمارك	73	8.29
القضاء	4	0.45
أشخاص	8	0.91
شركات تجارية	1	0
شركة وساطة مالية	2	0.23
المجموع	881	٪100

حالات الإشتباه حسب مصدرها

الشكل البياني رقم (1)



يتبيّن من الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (1) إن أكبر عدد من البلاغات ورد من المؤسسات المالية غير المصرفية وأغلبها من شركات ومقدمي خدمات التحويل المالي



حيث تشير البيانات إلى أن أكثر الأدوات المالية استعمالاً في معاملات الإشتباه هي الحالات وهو ما يفسر هذا العدد المتزايد من البلاغات الواردة من هذا القطاع. ويلاحظ أيضاً إن هنالك عدداً كبيراً من البلاغات والإخطارات الواردة من جهات إنفاذ القانون ويعزى ذلك إلى زيادة التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية المختصة إضافة إلى إبرام اتفاقيات التعاون الثنائي مع هذه الجهات والتي تؤطر وتنظم تبادل المعلومات والتعاون الثنائي، ويلاحظ أيضاً أن هنالك عدداً كبيراً من البلاغات الواردة من المصادر ويعود ذلك لوجود قسم للبلاغ عن شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل مصرف يأخذ على عاتقه مهمة تدقيق المعاملات والإبلاغ عن معاملات الإشتباه، إضافة إلى وجود جهة رقابية تمثل بدائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي تقوم بمراقبة التزام المصادر بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

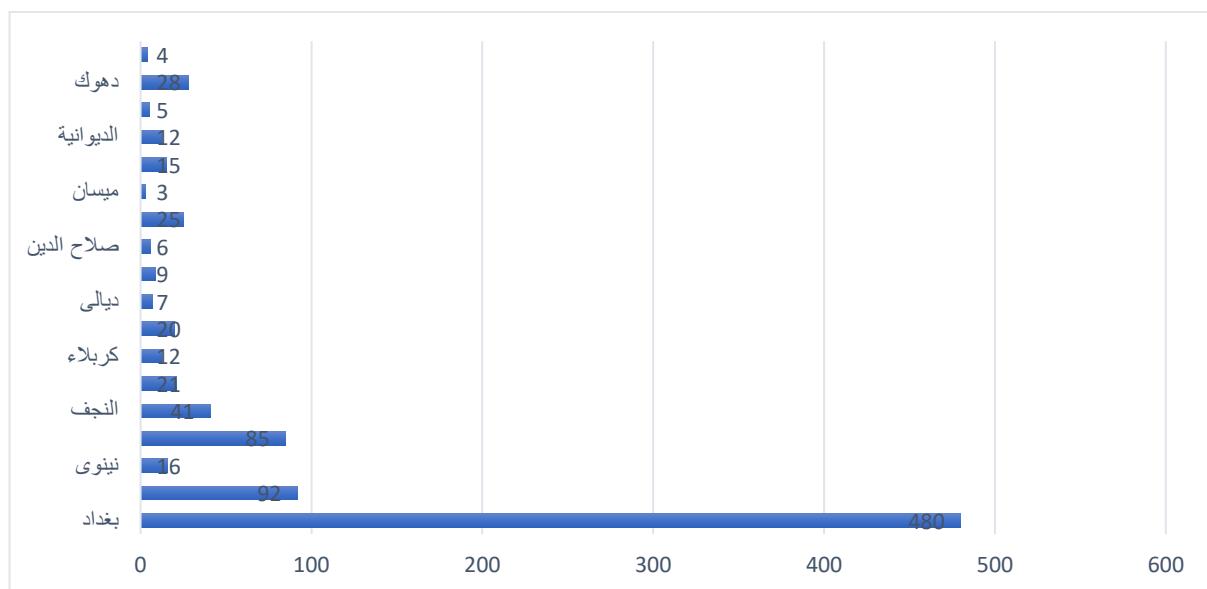
ثانياً) حالات الإشتباه بحسب التوزيع الجغرافي

جدول (7)

الترتيب	المجموع	المنطقة	العدد	النسبة من المجموع
1		بغداد	480	54.5
2		أربيل	92	10.4
3		نينوى	16	1.8
4		البصرة	85	9.6
5		النجف	41	4.7
6		كركوك	21	2.4
7		كربلاء	12	1.4
8		بابل	20	2.3
9		ديالى	7	0.8
10		الأنبار	9	1.0
11		صلاح الدين	6	0.7
12		السليمانية	25	2.8
13		ميسان	3	0.3
14		ذي قار	15	1.7
15		الديوانية	12	1.4
16		المثنى	5	0.6
17		دهوك	28	3.2
18		واسط	4	0.5
	881	المجموع		%100



الشكل البياني رقم (2) حالات الإشتباه حسب التوزيع الجغرافي



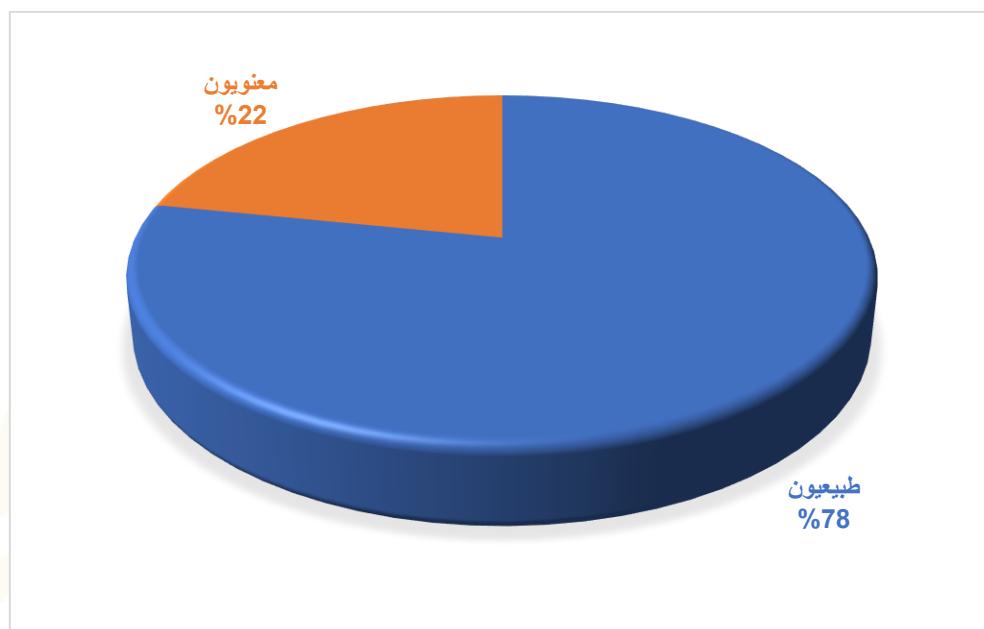
يلاحظ من الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (2) إن أكبر عدد من التعاملات المشبوهة المكتشفة قد تمت في مناطق متفرقة داخل وخارج العراق ويعود ذلك إلى أن أكثر الأدوات المستعملة في معاملات الإشتباه هي الحالات والتي تتم بين منطقتين جغرافيتين أو أكثر، كما بين الشكل اعلاه ان اغلب حالات الإشتباه كانت في محافظة بغداد إذ بلغت نسبة (54.5٪) من المجموع الكلي البالغ (881) بلاغ .

ثالثاً) حالات الإشتباه وفقاً لعدد الأشخاص المشتبه بهم

جدول (8)

نوع الأشخاص المشتبه بهم	العدد	النسبة من المجموع
طبيعيون	689	٪ 78
معنويون	192	٪ 22
المجموع	881	٪100

الشكل البياني رقم (3) عدد حالات الإشتباه وفقاً لعدد الأشخاص المشتبه بهم



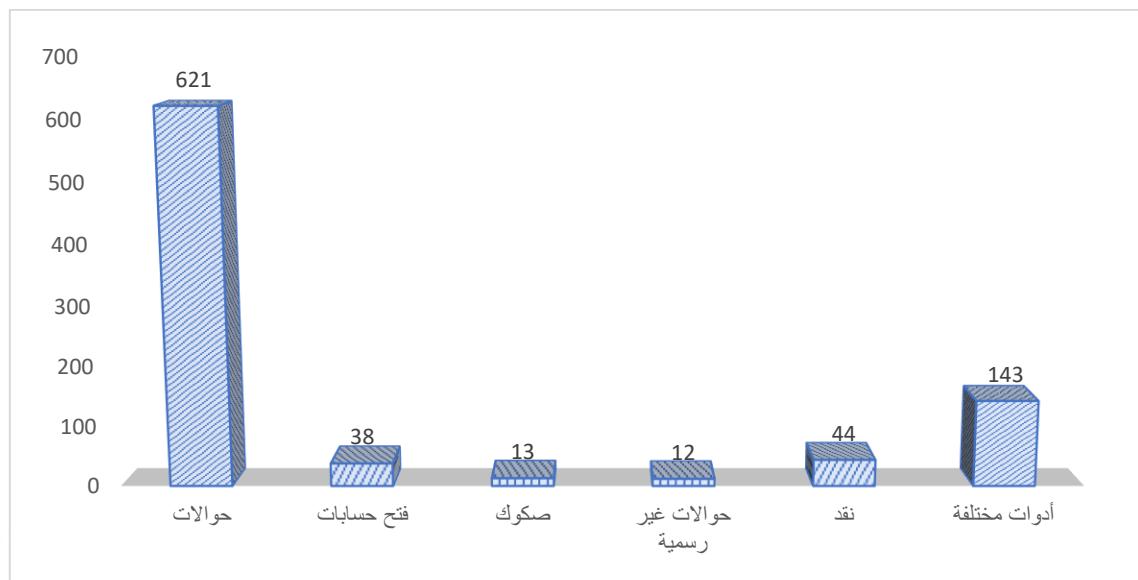
رابعاً) حالات الإشتباه بحسب طبيعة النشاط

جدول (9)

النوع	النسبة (%)	العدد	النشاط
حوالات	٪70.49	621	
فتح حسابات	٪4.31	38	
صكوك	٪1.48	13	
حوالات غير رسمية	٪2.50	22	
نقد	٪4.99	44	
أدوات مختلفة	٪16.23	143	
المجموع	٪100.00	881	



الشكل البياني رقم (4) عدد البلاغات وفقاً لطبيعة النشاط المستخدم



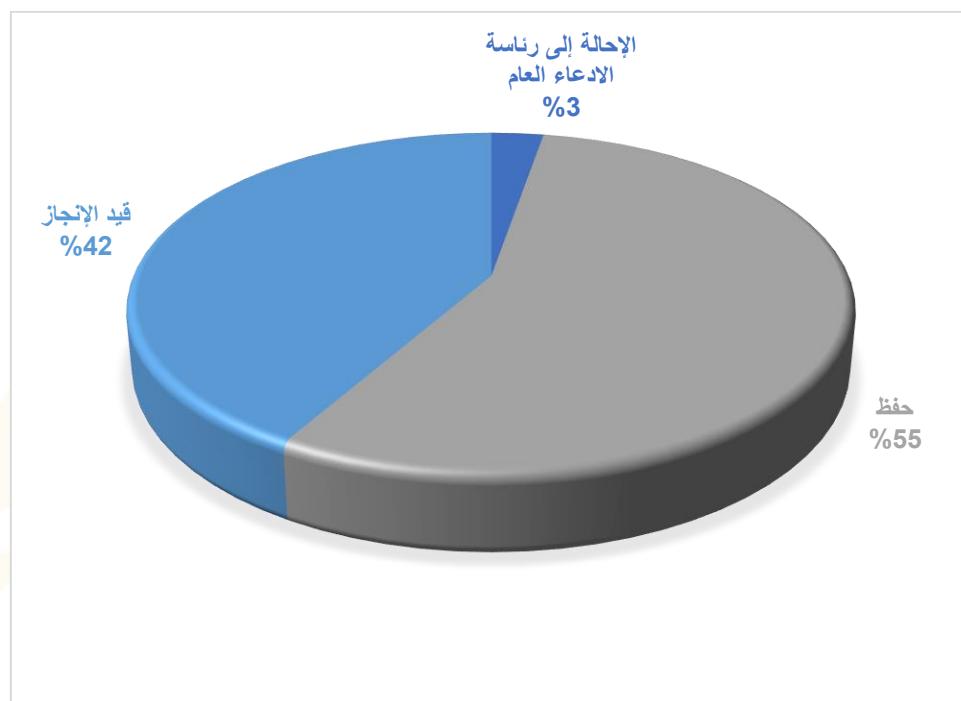
يتبيّن من الجدول (9) والشكل البياني رقم (4) أعلاه إن أكثر الأدوات المالية استخداماً في معاملات الإشتباه هي الحوالات بنسبة 70.49٪ من مجموع الأدوات المستعملة في معاملات الإشتباه الواردة إلى المكتب.

خامساً) حالات الإشتباه أو المشكوك فيها وفقاً للإجراءات المتخذة

جدول (10)

النسبة من المجموع	العدد	الإجراء المتخذ
2.7	24	الإحالات إلى رئاسة الادعاء العام
55.6	490	حفظ
41.7	367	قيد الإنجاز
٪100.00	881	المجموع

الشكل البياني رقم (5) حالات الإشتباه وفقاً للإجراءات المتخذة



يلاحظ من الجدول (10) والشكل البياني رقم (5) إنه وخلال عام 2020 قام المكتب بإحالة (24) تقرير اشتباه إلى رئاسة الادعاء العام. في حين تم حفظ (55.6٪) من المعاملات لعدم وجود مؤشرات اشتباه كافية بغسل أموال أو تمويل إرهاب، بينما لاتزال (41.7٪) من معاملات اشتباه قيد الإنجاز لاستمرار المخاطبات مع الجهات المعنية بغرض جمع المعلومات وهو ما يتطلب وقت إضافي لحين استكمال جمعها وتحليلها وإتخاذ القرار أما بالإحالة إلى الادعاء العام أو الحفظ.



سادساً/ الإستفسارات الصادرة والواردة مع الوحدات النظيرة

جدول رقم (11) الطلبات الواردة الصادرة من و إلى المكتب

الوحدة النظيرة	عدد الطلبات الصادرة من المكتب	عدد الطلبات الواردة إلى المكتب
تركيا	10	0
الأردن	15	3
لبنان	3	0
الإمارات	2	0
مصر	2	0
قطر	1	0
أمريكا	3	0
كندا	1	0
казاخستان	1	0
إيطاليا	0	1
المانيا	1	0
السعودية	1	1
عمان	1	0
ماليزيا	1	0
المغرب	1	0
الكويت	2	0
باكستان	0	1
البحرين	0	1
السودان	0	1
المجموع	45	8

يلاحظ من الجدول رقم (11) أعلاه وجود طلبات معلومات صادرة وواردة مع الوحدات النظيرة وهو ما يشير إلى فعالية التعاون الدولي والإقليمي بين المكتب والوحدات النظيرة رغم الظروف الاستثنائية التي رافقت انتشار جائحة كورونا والتي تسببت بتعطيل الدوام الرسمي في أغلب الدول.

**الخاتمة:**

وفي نهاية تقريرنا السنوي لعام 2020 ، الذي تضمن نشاطات وإنجازات المكتب المتحققة خلال هذا العام، والتي جاءت مُتسقة مع اهدافه المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة مدعمة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها وعرضها بموجب جداول واشكال بيانية وبيينت التطور الذي حصل خلال العام المنصرم، من حيث زيادة عدد الإبلاغات التي وردت الى المكتب، وزيادة عدد تقارير الإشتباه التي احيلت منها الى رئاسة الادعاء العام، فضلاً عن إيضاح الأنماط المستخدمة في الجريمتين ضمن التقرير، والإشارة الى أسس العمل التي سرنا عليها وبالتالي الخروج بنتائج تُسهم في تحقيق رؤية ورسالة المكتب في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الدوائر والقطاعات المعنية بتلك المهمة داخل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق والمساندة لعمل المكتب.

وختاماً يسراً ان نتوجه بالشكر الجزييل لكل من ساهم وشارك في إتمام التقرير السنوي لعام 2020 ليخرج بالصورة النهائية .



مكتب مكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب
AML / CFT Office



www.aml.iq



info@aml.iq



+964 7809291412

تواصل معنا :